

مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في ذاك الحرب واتي بها بالتي هي  
وعه قولنا ان لا يحكم باسلامه الا ان صلى في الاثر مختارا قالوا واذ اصاب  
في السفر ونحوها على نفسه فحكمه باسلامه مطلق سواء اصاب في جماعة او منفردا  
في مسجد او غيره في دار الاسلام او غيرها قالوا لا يحكم بغير ما على فزاعه الشافعي  
من التحفيف على الضعفاء وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان لا  
لا يزيد على صلواته يعظم من الجسد فبهاه وقال يحقق صورة تسبيل الجسد ان شاء  
قال في وجوب الشافعي الاحتياط في الصلاة وهو ان لا يحكم باسلامه الا اذا لم يكن في  
اسلامه وبينه قاطع ووجه قول الامام مالك في وجوب الامر للمؤمنين الميزان في قوله  
قول الامام ابو حنيفة وما لا يوافق الشافعي الا اذا انزل الاقامة ستمائة صلوة  
الجسد المحيية قول الامام احمد انما فرضت على اهل الامصار وهم قول  
داود انما احتسب ان يضع الصلاة مع تركها مع قول الامام ابو حنيفة في الاقامة  
وصلى اعدا في الوقت ومع قولنا ان من صلى الاقامة اعدا الصلاة فالاول  
مخفف والثاني في الثالث منها تسعة دعيما والاربع عشرة في الاذان الخامس  
مشدد في الاقامة فرض الامر للمؤمنين الميزان **وجوه** الاول ان المسلمين  
لا يحسبون انهم قد تسددت في الصلاة بل هم كل واحد منهم مسرف  
على فعل الصلاة وجعل وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على  
سبيل الاستخفاف فقط **وجوه** الثاني ظاهر وهو انه كفى المثل القربة على كل  
واحد او جاز بسجد عموما والصوت والاصوات المثل القربة بلا ينقص باب  
التسامل بالصلاة في اول وقتها وتبدأ على الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وانما  
قانه قد اذا اذن في قبة امن اهلها ذلك اليوم من قول الغداب وما  
كان ذلك فالسنة يد فيه مطلوب وذلك سدود اود رحمة الله سبحانه  
وسددت في اعاده الصلاة في نزل الاذان والاقامة من حسن في كل منهما  
فتح باطبعه للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الجسود وما لا يحصى ولا يصلح  
به وبها خراج مردود على صاحبها كما ورد فالاذان اوله انما يستمع الصوت  
في محل الجماعة مثلا ولذلك كان لا يراعى من الى المسجد الا بعد الميزان  
على الصلاة حتى على التلاحق واما الاقامة فتكون مرتبة للمؤمنين المحضين وقبول  
الله اكرامه اكثر من ثبوت ثبوت تلك الاقامة الاحكام ومن ذلك قول الغداب

انه لا يسن للناس الاقامة مع قول الشافعي انما تسن في صهيروها لا ولا تخفف  
والثاني مشدد **وجوه** الاول ان الناس ما جعلوا الاقامة لاقامة شعرا الذين  
انما ذلك للرجال **وجوه** الثاني عموم خطا والخطا والخطا والخطا والخطا  
والنساء والاطهار اشعاره فرض الامر للمؤمنين التسوية ومن ذلك قول الامام  
ابو حنيفة انه يورد في الفتاوى انهم يعينهم قولنا لا والشافعي في الخبر انه يعينهم  
ولا يورد في قولنا الحمد انه يورد في الفتاوى انهم يعينهم قولنا لا والشافعي في الخبر انه يعينهم  
فالاول مشدد في الامر الاذان والاقامة لهنبا الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل  
والثاني تخفف **وجوه** الثالث ان الاقامة تكفي في معنى الناس لان الاذان كان المحض  
الى مكان الجماعة والناس في حضوره والشافعي الاقامة بين يدي الله تعالى  
**وجوه** الثالث زيادة التهنيت الاذان والاول والليل في وقت الاذان  
والعامة للوقوف فرض الامر للمؤمنين الميزان ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة ان  
الاقامة مضمرة في الاذان مع قولنا لك انما تكلمها في اذني وكذلك عند الشافعي  
واحمد لا يورد في الاقامة الصلاة فهو مضمرة في الاذان مشدد والثاني تخفف  
فيه تخفيف فرض الامر للمؤمنين الميزان **وجوه** الاول ان التكبير في الصلاة تجوز  
للاسلام والامان ان لم يخرج المكلف المغفل عنها كما كان الصلواتة يقولون اجلسوا  
نابز من ساعة او نذرك في العلم فترد او اعمانا فامد اخاص من عليه قبله الاستمارة  
باموال الدنيا في الموضع قبله في المثل الاصل حصر في الموضع الثانية نظر ما ساق  
في تشليلها وكان الرفع والسجود ان شاء الله تعالى وعلم من ذلك ان افراد الاقامة  
خاص بالكار من العلماء والصالحين الذين يستحقون رتبة بالحق تعالى وحصل لهم  
تجدد انما بهم واسلامهم بالمرح الا الحرة قائم في قولنا لا والشافعي ان التبرج  
في الشهادة بين سنة مع قولنا لا تخفف انه لا يسن في الاذان مشدد والثاني تخفف  
فالاول خاص بالكار من العلماء والصالحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا اذن احد  
ابن ابا حنيفة لا يحتاج الى جليل حضوره والتبرج في صوته والثاني خاص من كان  
قلبه مستغنيا في اذنية الدنيا فرض الامر للمؤمنين الميزان ومن ذلك قول الامام  
الثلاثة انه يجوز ذلك كما للصحبة اذا اذنا احد من قبل الفجر في الجواز ذلك  
مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالاول هو القول في اذنية الصلوات والثاني  
لحرف من الناس على الناس في رمضان الا انهم في جميع احد الاذان